

نموذج معلومات العميل حول عقد المrabحة (البيع بزيادة على الثمن الأول)

لقد تم إنشاء هذا النموذج من أجل تقديم معلومات العملاء حول عقد المrabحة (البيع بزيادة على الثمن الأول / بيع ذو ربح على الطلبات) لدى البنوك الإسلامية في نطاق بيان¹ هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).

1) نوع العقد: المrabحة (بيع مع بيان الربح)

2) الميزات الأساسية للعقد:

المrabحة هو نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح. المrabحة هي عملية شراء سلعة من البائع الأول نقدًا أو على أساس مؤجل بناءً على طلب العميل ووعده بالشراء وبيعها نقدًا أو على أساس مؤجل وذلك يكون بإضافة ربح معين إلى سعر الشراء أو التكلفة من خلال التصريح به للعميل. بعبارة أخرى هو البيع بمثل الثمن الأول وزيادة متفق عليها بين البائع والمشتري.

في عقد المrabحة (البيع بزيادة على الثمن الأول)؛ يجب أن يكون المشتري والبائع وموضوع العقد متاحًا ومؤكّدًا ومحدودًا، ويجب أن يمثلوا لمبادئ ومعايير الخدمات المصرفية الإسلامية بدون الفوائد والمبيعات الآجلة، وكما يجب أن يكون لدى الأطراف إعلان النوايا (الإيجاب والقبول).

يجب ألا يكون هناك عقد بيع موجود مسبقًا لنفس البضائع بين البائع الأول والعميل النهائي أثناء إجراء صفقة المrabحة.

3) مطابقة المنتج أو الخدمة مع المبادئ والمعايير المصرفية بدون الفوائد:

تستند شرعية عقد المrabحة إلى المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق، فإن المعاملات التي تجريها البنوك المشاركة مطابقة مع مبادئ ومعايير الخدمات المصرفية بدون الفوائد.

4) مركز العميل في إطار عقد المrabحة:

يعتبر العميل في صفقة المrabحة هو المشتري للبضائع المباعة من قبل البنك التشاركي. وبالإضافة إلى ذلك، وأما العميل هو يعتبر ممثل البنك التشاركي في الحالات التي يُصرح فيها للبنك الإسلامي باستلام البضائع و / أو الدفع للبائع.

5) كيفية العملية والتشغيل في عقد المrabحة:

يقدم العميل طلب التمويل لشراء سلعة موجودة إلى البنك التشاركي في إطار معاملة المrabحة. ويخصص البنك الإسلامي حدًا معينًا للعميل. وبعد أن تمت الموافقة على طلب التمويل، يقوم البنك التشاركي بشراء البضائع عن طريق تمرير طلب مباشرة إلى البائع أو من خلال وكيله. وبعدما دفع البنك التشاركي ثمن البضاعة للبائع بعد الشراء، تتم صفقة المrabحة بالبيع مع تحديد الربح وتاريخ الاستحقاق في البداية. وبعد أن تم استلام البضاعة، يقدم العميل مستند الخاضع للشراء والبيع إلى البنك التشاركي وفقًا للوائح القانونية الحالية.

6) الالتزامات المفروضة والحقوق الممنوحة للأطراف بموجب هذه الاتفاقية:

يقبل ويوافق ويعلن العميل عن الوفاء بمدفوعات التمويل في إطار خطة السداد المنصوص عليها والمعدة خصيصًا لعقد المrabحة.

والبنك التشاركي غير مسؤول عن العيوب في المنتج الخاضع للتمويل، ويحق للعميل تقديم طلب للبائع الأول بسبب العيوب.

¹ هو بيان حول الإجراءات والمبادئ المتعلقة بإعلام العملاء والجمهور العام في نطاق المبادئ والمعايير المصرفية بدون فوائد المنشور في الجريدة الرسمية رقم 31675 بتاريخ 30 نوفمبر 2021 من قبل هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).

7) الالتزامات المفروضة والحقوق الممنوحة للأطراف بموجب التوكيل الرسمي:

يجوز للبنك التشاركي تعيين العميل أو شخص ثالث كوكيل لتنفيذ المعاملات المتعلقة بشراء البضائع الخاضعة لعقد المراجعة نيابة عن البنك الاسلامي.

وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للعميل أن يكون ممثلاً للبنك التشاركي في البحث عن البضائع واختيارها واستلامها وتحميلها ونقلها وشحنها وتسليمها وفي جميع الأمور الأخرى المتعلقة بالبضائع.

يجب ألا يتم تسليم البضائع إلى العميل قبل أن يقوم البنك التشاركي بتعيين العميل كوكيل وفي المعاملات القائمة على الوكيل. ويجب ألا يتم دفع أي دفعة (مثل الدفوعات المقدمة، أو السلفة، أو شيكات، أو السند التحريري وما إلى ذلك) للبائع، ومن الضروري ألا يكون البائع قد أصدر مستنداً (الفاتورة، أو بوليصة الشحن وما إلى ذلك) يكون موضوعاً للشراء والبيع لصالح عميل.

ولا يمكن للوكيل الرسمي إجراء أي تصرفات مثل بيع البضائع أو استهلاكها أو تغييرها قبل إبرام عقد البيع النهائي.

8) تسليم المستندات الخاضعة للشراء والبيع للبنك المشارك:

يوافق ويتعهد العميل بتسليم البنك التشاركي نسخة من المستندات (مثل الفواتير وعقود البيع وسندات الملكية وبوصلات الشحن وما إلى ذلك من المستندات التجارية) المتعلقة بشراء وبيع البضائع الخاضعة لمعاملات المراجعة خلال الفترة المحددة إضافة إلى المستندات الأخرى التي قد يتم طلبها من قبل البنك الإسلامي.

9) طريقة البنك في تحصيل الديون في حالة التأخر في السداد:

في حالة عدم سداد الديون في المواعيد المحددة، يمكن إضافة بند خاص إلى اتفاقية المراجعة الذي ينص على أن البنك التشاركي (المصرف الاسلامي) له الحق في مطالبة بمبلغ معين من العميل كغرامة تأخير. ومع ذلك، لا يمكن للبنك التشاركي الاستفادة من جزء من هذا المبلغ والذي حصل عليه كعقوبة تأخير من العميل فوق معدل التضخم والتكاليف التي تكبدها لتحصيل مستحقاته. ويتم تصنيف هذه المبالغ المحصلة وفقاً للمخطط الموحد لحسابات البنوك المشاركة وتقييمها وتماشياً مع مبادئ ومعايير الخدمات المصرفية بدون الفوائد.